

تطور المؤشرات الكمية لقياس الاثار الاقتصادية للإنفاق العام ومعدلات النمو للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986 - 2017)

د. علي منصور عطية / كلية التجارة / جامعة بنها.
د. ابوبكر خليفة دلعباب / كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار.
أ. خليفة محمد خيرالله / ماجستير اقتصاد / اكااديمية الدراسات العليا بنغازي.

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل التطور في المؤشرات الكمية لقياس الاثار الاقتصادية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية من 1986 الى 2017 ، حيث تم التركيز على اهم المتغيرات التي تعكس المؤشرات الكمية لقياس الاثار الاقتصادية للإنفاق العام .أما منهجية البحث التي طبقت في الدراسة كانت تتكون من جزئين هما: الجزء الاول و هو استخدام المنهج التحليلي في عرض التطور الزمني لكل من الانفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) ، في حين تم في الجزء الثاني استخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لقياس اثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي). وكشفت نتائج الدراسة عن هيمنة الإنفاق الاستهلاكي على معظم حصيلة الانفاق العام في معظم السنوات، بينما كانت حصة الإنفاق الاستثماري هي الاقل من مجموع مكونات الانفاق العام، علاوة على ذلك أظهرت نتائج القياس وجود علاقة طردية في الاجلين الطويل والقصر بين الانفاق العام وبين الناتج المحلي الإجمالي، كما اوصت الدراسة بضرورة ترشيد الانفاق العام والمفاضلة على حساب فاعليته.

Abstract:

This study aims to analyze the development of quantitative indicators to measure the economic effects of public expenditure on the economic growth in Libya during the time period from 1986 to 2017. A great concentration is made on most important variables that reflect the quantitative indicators to examine the economic effects of public expenditure. In regard of methodology, the study consists of two parts. the first part contains using an analytical method to display the chronological development of public expenditure (consumer and investment spending), whilst, the second part comprises employing Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) to determinate the effect of public expenditure on the economic growth during the same period. The results reveal that the great size of the public expenditure goes to the consumer spending , while the investment spending gets the Less share. Moreover, the results of the ARDL model show that there is a positive relationship between the public expenditure and the economic growth in the long and short-run. Therefore, the study recommends to implement substantial procedures such as rationalizing public expenditure and Differentiating between them at the expense of their effectiveness.

Keywords: public expenditure, economic growth, ARDL model, Libya.

المقدمة:

ان التعرف على طبيعة الحجم الامثل للإنفاق العام يبدو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول ذات الطبعيه الريعية، فقد اهتمت الدول بالسياسة المالية بشكل عام والانفاق العام بشكل خاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنوع مصادر الدخل، وبالنسبة للاقتصاد الليبي لعب الإنفاق العام الدور الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ومنذ النصف الثاني من عقد الثمانينات شهدت الدولة الليبية انخفاض في الإيرادات العامة، مما دفعها إلى ضبط الإنفاق العام، وإلى المفاضلة بين خفض الإنفاق العام الجاري (الاستهلاكي) أو الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، وعليه فإن دور الإنفاق العام في السياسة المالية عموماً وفي الاقتصاد الليبي خاصة، يمثل المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي والمحرك الرئيس لعملية النمو والتنمية الاقتصادية.

فقد شهد الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، سواء في مستوياته أم في معدلات نموه، عكست - وإلى حد كبير - طبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولغرض الوقوف على تطور الإنفاق العام وتحليل اتجاهاته تم تقسيم الفترة محل الدراسة إلى فترتين، تغطي الأولى من (1986-2000)، والثانية من (2001-2017)، وقد كان السبب في ذلك التقسيم راجع إلى اختلاف تلك الفترات من حيث الظروف الاقتصادية والسياسية.

مشكلة الدراسة:

العلاقة بين متغيري الدراسة الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا امر يستحق الدراسة، حيث أنه في عام 1986 بلغ الانفاق العام 23 مليار دينار في حين قدر النمو ب 5%، وبالرغم من انه في عام 2013 ارتفع الانفاق العام الى حوالي 50 مليار دينار غير أن النمو الاقتصادي أنخفض ليصل 2- %، وذلك ما استدعى الباحثين للإجابة على التساؤل الآتي: ما هي اتجاهات الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) وتطور المؤشرات الكمية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017؟ وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما هي اهم تطورات الإنفاق العام بشقية (الاستهلاكي والاستثماري) في ليبيا خلال فترة الدراسة 2017-1986 ؟
- ما هي أهم المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا خلال فترة الدراسة 2017-1986 ؟
- ما هو أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2017-1986؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة:

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من جانبين حيث من ناحية الاتجاه العام للإنفاق العام ودوره في النشاط الاقتصادي في إطار الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الأسلوب الأمثل لترشيد الانفاق العام، حيث تختلف تلك الرؤى بين اتجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تبناه أنصار اقتصاد السوق، والذين يعتقدون في قدرة وكفاءة الجهاز السعري وآليات السوق الحرة في تحقيق التوازن الاقتصادي وهو الاتجاه الذي تبنته المدارس الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة، والاتجاه الأخر وهو تدخل الدولة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي وتطبيق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية وغيرها) من ناحية، فضلاً عن الجدل الدائر بين الاتجاهين المذكورين حول تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام من ناحية اخرى.

وتظهر بوضوح الأهمية العلمية للدراسة أيضا بالنظر إلى الاختلاف بين طبيعة الأثر للإنفاق العام علي أحد مكونات الاقتصاد كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لأسلوب تمويل التوسع في الإنفاق العام عن طريق الإيرادات النفطية أو عجز الموازنة أو من الاقتراض، بالإضافة إلى التباين الملحوظ لتأثير الإنفاق الاستهلاكي عن الإنفاق الاستثماري على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر الأول على النمو من جانب الطلب، بينما يؤثر الثاني على النمو من جانب العرض.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية بالنظر إلى حالة الدولة الليبية في التركيز على تطور الإنفاق العام بوجه عام والمؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية بوجه خاص باعتبارها إحدى المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على النشاط الاقتصادي، فإن الأهمية التطبيقية للدراسة تستمد من تحليل هيكل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وذلك نظراً للتباين الكبير بين دور كل منهما في النمو الاقتصادي خلال فترتي الدراسة (1986-2000) نهاية فترة الخطط الاقتصادية والاجتماعية و(2001-2017) بداية البرامج الاستثمارية، ومن ثم التركيز على العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن من خلاله تحقيق النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

- تتطور المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد الليبي.
- هناك علاقة ذات دلالة معنوية احصائية في الاجلين الطويل والقصير بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا.

أهداف الدراسة:

- تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحليل تطورات الإنفاق العام والمؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 1986-2017، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- تحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام لليبيا خلال فترة الدراسة 1986-2017.
 - تحليل تطورات المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا خلال فترة الدراسة 1986-2017.
 - قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة والبيانات المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم استخدام المنهج المشار إليه أولاً لتحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام والمؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا خلال فترة الدراسة.

كما تم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة من خلال تطبيق نماذج الإبطاء المتأخرة. (حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية) (اختبار جذر الوحدة) محل الدراسة قبل البدء في تنفيذ النموذج وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف. وطبقاً لنتائج اختبارات السكون تم استخدام نموذج الإبطاء (الموزعة) المتأخرة زمنياً (ARDL)، حيث تم تقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النماذج القياسية المقدر

بالدراسة، كما تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل للفترة الزمنية المختارة من الأسلوب نفسه، وذلك نظراً لامتداد تأثير المتغير المستقل التي تم تناولها في الدراسة على المتغير التابع لسنوات متتالية، وقد تم إدخال المتغير الوهمي في المرحلة الثانية من الفترة التي تناولتها الدراسة لتعكس تقسيم هذه المرحلة إلى ما قبل أحداث 2011، وما بعدها. وقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة بالعديد من المصادر منها البنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى ما تم حصره من الدراسات والرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

بينت دراسة (الشالي، الصديق نصر سالم ، 1992) أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام حيث تمكنت الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الكمي القياسي والوصفي من معرفة أهم العوامل التي تحكم حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. فقد أثبتت النتائج المتحصل عليها أن الإيرادات النفطية، ومستوى الإنفاق العام في السنوات السابقة وحجم الدين العام المحلي من العوامل المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد حجم الإنفاق العام.

وقامت أيضاً دراسة (الحوتة، أحمد علي، 2007) باستخدام أسلوب **Cointegration And Error Correction Model** عن الاقتصاد الليبي للفترة 1975-2000 لاختبار قانون فاجنر، والذي يفترض سببية تجرى من النمو في الدخل القومي إلى الإنفاق العام.

فقد تبين من إجراء اختبار الاستقرار (Unit Roots Test Johansen (1988) للتكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي والإنفاق العام. كما تبين أيضاً من خلال اختبارات السببية عن وجود علاقة سببية تجرى في اتجاهين **Bi-Directional** بين المتغيرين. وتفيد نتائج الدراسة عن عدم تأييد قانون واغنر في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

هناك دراسة تطبيقية على دول جنوب شرق آسيا لـ (Constantans Alexiou, 2009)؛ بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الإثبات باستخدام الاقتصاد القياسي، حيث قدمت الدراسة دليلاً إضافياً على العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وظهرت الدراسة أثر سلسلة من المتغيرات باستخدام اثنين من أساليب الاقتصاد القياسي لسبعة بلدان في المنطقة الممتدة على جنوب شرق آسيا في الفترة من 1995 وحتى 2005 والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة تشير الأدلة فيها إلى أنه من أصل الخمسة متغيرات المستخدمة في التقدير، الإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال، ومساعدات التنمية والاستثمار الخاص والانفتاح التجاري تشير إلى وجود أثر إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، في حين أن المتغير المتبقي، وهو النمو السكاني، وجدت آثار ضئيلة إحصائياً بل وسلبية.

كما اهتمت دراسة (Palamalai, Srinivasan, 2014) باختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام المنهج القياسي وهو منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء وأظهرت نتيجة الاختبار في دراسة وجود علاقة توازن على المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الهند. وتشير النتيجة إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على المدى القصير وال المدى الطويل أيضاً، وهذا ما يتفق مع قانون **Wagner**.

أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق والناتج المحلي أشارت دراسة (Musa Abolgasem Taweel, 2016) التي فحصت العلاقة السببية بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي ومدى ملائمة قانون فاجنر للاقتصاد الليبي وذلك للفترة من 1962-2008. وقد تم في هذه الدراسة اختبار هل البيانات مستقرة أم لا؟ وكذلك تم تحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وأيضا تم إجراء اختبار السببية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، كما أثبتت هذه الدراسة فاعلية هذا القانون على الاقتصاد الليبي على بعض متغيرات الدراسة.

وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تطور المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا.

المبحث الثاني: اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا.

المبحث الأول: تطور المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا :

تناول الدراسة في هذا المبحث تطور المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في ليبيا، وذلك وفقاً للتبويب المعتمد في ليبيا، ويختص هذا المبحث بتحليل تطور الإنفاق العام بشقيه "الاستهلاكي والاستثماري" وتتبع تطوره خلال فترة الدراسة 1986-2017، فضلا عن التعرف على ما طرأ عليه من تغيرات بالإضافة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات. كما يتناول المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام وأخيراً يتناول ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي باستخدام الأسعار الثابتة لعام 2010⁽¹⁾، ولقد تم استخدام العديد من الصور للدوال القياسية - لمعرفة الاتجاهات المختلفة للإنفاق العام وعلاقته بالزمن خلال فترتي الدراسة (الشوريجي، مجدي، 1994، ص: 94) وفي ضوء ماسبق، فإن الدراسة سوف تتناول التطورات في الفترة المذكورة أعلاه كما يلي:

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

ثانياً: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

ثالثاً: ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي.

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017):

أ: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) وتطوره خلال الفترة (1986 - 2017):

اتسمت هذه السنوات بزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن الإنفاق الاستثماري، وأوضحت البيانات الواردة مسبقاً أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 10.6 مليار دينار ليبي وذلك عام 1987 وحد أقصى بلغ نحو 15.05 مليار دينار ليبي وذلك عام 1998 بنسبة تمثل نحو 111.9% في المتوسط خلال الفترة الأولى والتي قدرتها بنحو 13.5 مليار دينار ليبي.

(1) والهدف الرئيس من هذا الفصل هو الوقوف على التطورات الاقتصادية باستخدام البيانات الدولية ومحاولة لمعالجة القصور في هذا الجانب الزمني، حيث سوف تتناول الدراسة أسلوب

اجتبار الاستقرارية (جذر الوحدة) وما يتبعها من اختبارات في المبحث الثاني الخاص بالقياس.

ولدراسة الاتجاه الزمني العام لمتغير إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة (1986-2000) فقد تم استخدام العديد من الصور الرياضية حيث تبين أن الصورة الخطية كانت أفضل الصور للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات⁽²⁾.

وتشير تقديرات تلك المعادلة إلى أن نحو 64% من التغيرات في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ترجع إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالزمن. ونتيجة لارتفاع المعنوية الإحصائية لتقديرات الشكل الخطي فإنه يمكن الاعتماد على تقديرات الصورة الخطية لتقدير مقدار التغير السنوي خلال الفترة الأولى في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والذي قدر بنحو 0.30 مليار دينار ليبي يعادل نحو 1.86% سنوياً خلال الفترة الأولى من الدراسة.

وباستخدام البيانات الواردة بالجدول (1) الفترة الثانية من الدراسة (2001-2017) فقد تم إدخال المتغير الوهمي لدراسة الاتجاه الزمني العام للإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة الثانية للدراسة وذلك ليعكس الفترة ما قبل وبعد أحداث عام 2011 حيث أظهرت النتائج أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد حقق زيادة بلغت 0.84 مليار دينار ليبي سنوياً والتي تقدر بمعدل نمو بلغ سنوياً 4.3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال العشر سنوات الأولى من الفترة الثانية (2001-2010).

أما بالنسبة للفترة (2011-2017) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي قد تدهور بمقدار 1.73 مليار دينار ليبي سنوياً أي ما يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستهلاكي خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2001-2017).

ب: الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) وتطوره خلال الفترة (1986-2017) :

شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً خلال الفترة (1986-2000) مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي خلال نفس الفترة من الدراسة فقد أظهرت البيانات الواردة بالجدول (1) أن إجمالي الإنفاق الاستثماري بلغ حده الأقصى عام 1991 حيث قدر بنحو 13.46 مليار دينار بنسبة تمثل نحو 121.6% من المتوسط خلال فترة الدراسة والتي قدرت بنحو 11.1 مليار دينار ليبي، بينما بلغ حده الأدنى نحو 8.11 مليار دينار ليبي وذلك في عام 1998 خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000) ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا خلال تلك الفترة. وقد تم تقدير العديد من الصور الرياضية عند دراسة الاتجاه

(2) للحصول على (معدلات نمو سنوي) تم استخدام العلاقة التالية:

$$Y = \text{المتغير التابع.}$$

$$X_i = \text{المتغير المستقل الزمن.}$$

كما تم إدخال المتغير الوهمي Dummy Variables حيث اشتملت النماذج على متغير مستقل وهمي ليعكس الفترة قبل أحداث فبراير 2011 (1986-2010) وبعد الأحداث إلى عام 2017 (2011-2017)، حيث تصبح المعادلة على الشكل الآتي :

$$Y_i = a + b_1 X_{i1} + b_2 X_{i2} + a D_{i1} + e_i$$

$$i = 1, 2, 3, \dots, N$$

ويستخدم القيمة واحد صحيح (1) للدلالة على وجود أثر للأحداث والقيمة صفر (0) للدلالة على عدم وجود هذا الأثر (الشوريجي، مجدي، 1994، ص: 101-102).

الزمني العام لإجمالي الإنفاق الاستثماري حيث تبين عدم ثبوت معنوية أي من الصور في التقدير، أي أن البيانات الخاصة بإجمالي الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة لعام 2010 تتأرجح حول متوسطها الحسابي خلال تلك الفترة .

اما خلال الفترة (2001-2010) التي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق الاستثماري قد حقق زيادة بلغت 0.82 مليار دينار ليبي سنوياً اي ما تعادل نحو 5.2% نمواً سنوياً من إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال السنوات العشر الأولى وتلك السنوات تعكس الفترة ما قبل أحداث 2011 وبالنظر إلى المتغير الوهمي الذي يعكس الفترة (2011-2017) والتي يتضح منها أن الإنفاق الاستثماري قد انخفض بمقدار 1.44 مليار دينار ليبي سنوياً اي ما يعادل ذلك نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017). ويرجع هذا الانخفاض بسبب انخفاض حصيلية الإيرادات الأمر الذي انعكس علي مبالغ النفقات التنموية، (جمعة، صلاح الدين انبية، 2014، ص ص: 33-56).

وبالتالي فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن الإنفاق الاستهلاكي عرف تزايداً متذبذباً رغم الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الدولة وذلك عند مقارنته بالإنفاق الاستثماري، وهذا ما استدعى لتحليل هيكل الإنفاق العام وتحليل الاتجاه الزمني العام لكل من (الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري).

وعند مقارنة الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) والإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) في إجمالي الإنفاق العام، يتضح ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري بعد سنة 2005، والتي بلغت في المتوسط حوالي 55.6% من إجمالي الإنفاق، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة على مشاريع البنية الأساسية والخدمية والإنتاجية.

والخلاصة أن الاقتصاد الليبي قد شهد خلال الفترة (2001-2017) توسعاً استثمارياً، حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري حوالي 45.5% من إجمالي الإنفاق عام 2008، مما يؤكد استمرار توجه الدولة نحو رفع نسبة مساهمة القطاعات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي أصبح الإنفاق الاستثماري متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، في حين يبقى الإنفاق الاستهلاكي الجاري مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.90% في المتوسط في الفترة (1986-2017) أمام الإنفاق الاستثماري الذي يساهم خلال فترة الدراسة بحوالي 38.09% في المتوسط، أي أن الإنفاق الاستثماري ينخفض وبشكل سريع نتيجة انخفاض العائدات النفطية، في حين يبقى الإنفاق الجاري ثابتاً أو يتزايد ولا يتناقض إلا بعد فترة زمنية وبنسب مئوية بسيطة بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقدم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات (الجهمي، الطاهر، 2010، ص: 47).

ج: تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017):

تميزت هذه الحقبة الزمنية بتطورات عديدة بداية من انخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية الليبية، بالإضافة لذلك، فقد واجه الاقتصاد الوطني حصاراً تقنياً منذ منتصف الثمانينيات فرض عليه من الخارج وصاحبه الخطر الجوي منذ بداية التسعينيات والذي كان حائلاً أمام وصول المشروعات الصناعية في الحصول على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة، وإعادة النظر في الكثير من السياسات التنموية، وفي أداء القطاعات المختلفة ومشروعاتها العامة، والبداية في تقييم أوضاعها، الأمر الذي قاد إلى ضخامة الأعباء التي تحملتها الدولة آنذاك، فالتجتهت إلى تخفيض الإنفاق العام بغية السيطرة على العجز المتنامي في الميزانية، وعملت على تضيق مجال الموازنة السلعية (الاستيرادية)، وفرض قيوداً على التحويل الخارجي، من أجل السيطرة على استخدام العملة الأجنبية (مصرف ليبيا المركزي، 2017، ص: 75).

من خلال البيانات الموضحة بالجدول (1) يتضح أن حجم الإنفاق العام بالأسعار الثابتة لعام 2010 خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-2000) تميز بالتذبذب، حيث ترواح إجمالي الإنفاق العام بين حد أدنى بلغ نحو 20.32 مليار دينار ليبي وذلك في عام 1987 ثم أخذ في التزايد المضطرد حتى بلغ حده الأقصى عام 1991 والذي بلغ نحو 28.37 مليار دينار ليبي تمثل نحو 115.4% من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي قدر بنحو 24.6 مليار دينار ليبي، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الإنفاق (الجاري) الاستهلاكي والاستثماري (الرأسمالي) لأسباب بداية الحصار الاقتصادي والتقني خلال هذه الفترة⁽³⁾.

جدول (1) حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2000)

بالأسعار الثابتة لعام 2010
(القيم بالمليار دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق العام الإجمالي
1986	12.41	-11.02	11.47	-11.45	23.88
2000	14.27	-2.92	12.24	39.93	26.51
المتوسط	13.54	0.48	11.07	1.27	24.61

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

وقد شهدت الفترة الثانية (2001 - 2017) بعض التحولات التشريعية والاقتصادية التي استهدفت تزايد مساهمة القطاع الأهلي (الخاص) في النشاط الاقتصادي بهدف التخفيف من عبء الموازنة العامة، كما شهدت قفزات عالية في أسعار النفط العالمية، وكذلك انخفاض سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، فأثرت هذه التحولات على اتجاهات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة حيث تميز بالارتفاع حتى عام 2010 وكنتيجة للأحداث التي مرت بها ليبيا عام 2011 والسبب يرجع إلى تضخم الجهاز الإداري من ناحية، وإلى ضعف أداء التشريعات الضريبية أو ضعف فاعليتها من ناحية أخرى (الشامي، سلام، الطروق، هيثم، 2012، ص ص: 54-55) فقد تأثر الإنفاق العام بتلك الأحداث كما هو موضح بالجدول (2) الذي يوضح تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2001 - 2017) بالأسعار الثابتة لعام 2010.

ولدراسة الاتجاه الزمني للفترة (2001 - 2017) فقد تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس فترة ما قبل أحداث عام 2011 وما بعد عام 2011، حيث يتضح أن فترة ما قبل أحداث 2011 إلى أن إجمالي الإنفاق العام قد حقق زيادة بلغت 1.65 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 4.7% نمواً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2000-2010). في حين تشير الفترة ما بعد الأحداث (2011-2017) بالجدول (2) والتي يتضح منها أن إجمالي الإنفاق العام حقق انخفاض بلغ 3.18 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017).

جدول 2 حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001 - 2017) بالأسعار الثابتة لعام 2010

(3) حيث يتميز الإنفاق في المبدأ الاشتراكي بأنه يتم بقصد إشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصى ربح. انظر: (دويدار، محمد، 2015، ص 291).

(القيم بالمليار دينار ليبي)

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق الاستثماري الإجمالي	معدلات النمو السني	الإنفاق العام الإجمالي
2001	16.10	12.8	11.81	-3.51	27.91
2010	22.74	4.05	18.98	4.6	41.73
2011	8.83	-61.17	7.36	-61.2	16.20
2017	24.45	24.475	11.21	9.19	35.66
المتوسط	20.275	18.6375	11.51	2.84	31.785

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

ثانياً: المؤشرات الكمية لقياس الأثار الاقتصادية للإنفاق العام :

بعد التعرف على تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي ودراسة شقيه الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري (الرأسمالي) طيلة الفترة المستهدفة للدراسة، يمكن توضيح المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس الأثار الاقتصادية لهذا الإنفاق وذلك كما يلي:

أ: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية (بن سليم، سالم عطية، 2013، ص ص: 360-361):

$$\text{نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الإنفاق العام لسنة ما}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة}}$$

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، فإنه يدل على تدخل الدولة بدرجة عالية، (مثال ذلك الدولة التي كانت تتبع التخطيط المركزي سابقا حيث يرتفع الميل المتوسط للإنفاق العام)، في حين إذا كانت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، فإنه يدل على تدني دور الدولة وعدم تدخلها بدرجة كبيرة في الحياة الاقتصادية، كما يستدل بهذا المؤشر في معرفة درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة. ويمكن معرفة تطور الميل المتوسط للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترتين على النحو التالي:

يوضح الجدول رقم (3) تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2017)، حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 52% كحد أدنى وذلك في عام 1998، 1999 في حين بلغ حده الأقصى نحو 61% عام 1994 وبلغ المتوسط خلال فترة الدراسة بنحو 57%.

ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض في العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط، الأمر الذي أثر في قدرة الدولة على الإنفاق العام، وبالتالي أثر في قدرتها على التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإن ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى ارتفاع تدخل الدولة الليبية في النشاط الاقتصادي وعلى العكس، فإن انخفاض النسبة في سنوات 1998 و1999 يشير إلى تدني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

جدول (3) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010	نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة للإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجاري)	نسبة للإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي (الراسمالي)
1986	39.13	0.61	0.32	0.29
2000	46.04	0.58	0.31	0.27
المتوسط	42.29	0.58	0.32	0.26
2001	46.28	0.6	0.35	0.26
2010	79.15	0.53	0.29	0.24
2011	30.65	0.53	0.29	0.24
2017	35.02	1.02	0.70	0.32
المتوسط	47.59	0.57	0.31	0.26

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

- نسبة الإنفاق العام ونسبة الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) ونسبة الإنفاق الاستثماري (الراسمالي) تم احسابها من قبل الباحث باستخدام بيانات الجدول رقم (1).

كما تشير بيانات الفترة الثانية من الدراسة أن حجم الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي خلال ما قبل أحداث 2011 قد حقق انخفاضاً بلغ 0.01 مليار دينار لبيي سنوياً يعادل نحو 1.7% تراجعاً سنوياً في نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2001-2010)، في حين توضح الفترة (2011-2017) أن نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بمقدار 0.01 مليار دينار لبيي سنوياً ما تعادل نحو 1.9% تراجعاً سنوياً في الميل المتوسط للإنفاق العام خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017).

أما نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تذبذبت قيمتها، حيث ارتفعت من 0.31 مليار دينار لبيي خلال الفترة الأولى للدراسة 1986 - 2000 حتى وصلت إلى حدها الأقصى عام 1998 بنسبة تصل إلى حوالي 100% من المتوسط والتي تقدر بنحو 0.3 مليار دينار لبيي كما تشير الفترة (2001-2010) والتي يتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بنحو 0.01 مليار دينار لبيي سنوياً بمعدل انخفاض 3.1% فسبب تراجعاً سنوياً في حجم الإنفاق الاستهلاكي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ما قبل أحداث 2011.

أما الفترة من (2011-2017) والتي توضح زيادة تدخل الدولة في الإنفاق الاستهلاكي حيث أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة بلغت 0.05 مليار دينار لبيي سنوياً بمعدل نمو يقدر بنحو 14.8% نمواً سنوياً في نسبة الإنفاق الاستهلاكي الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017) وهو أعلى مستوى يصل إليه خلال هذه الفترة.

وبالنسبة الى حجم الإنفاق الاستثماري في النشاط الاقتصادي، فقد بلغ حده الأقصى عام 1990 والذي يقدر بنحو 0.3 مليار دينار لبيي، وقد بلغت أدني قيمة له نحو 0.18 مليار دينار لبيي عام 1998، وذلك خلال الفترة من (1986 - 2000)، كما تشير فترة ما قبل أحداث 2011 والتي ويتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بحوالي 3.03 مليار دينار لبيي سنوياً خلال السنوات العشر الأولى من الفترة الثانية (2001-2010). في حين تشير فترة من (2011-

2017) والتي يتضح منها أن نسبة الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي حققت زيادة بلغت 0.26 مليار دينار ليبي سنوياً في المتوسط خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017).

ب: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام :

يوضح هذا المؤشر متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق، ويتم حسابه من خلال قسمة الإنفاق العام على عدد السكان في سنة معينة.

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{عدد السكان}}$$

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام، كما يستخدم لأغراض المقارنة لفترات زمنية مختلفة لنفس الدولة، فإذا كان نصيب الفرد الواحد من السكان في تزايد، فإنه يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، الذي يعني زيادة توجه الدولة لإشباع الحاجات العامة، كما يدل أيضاً على وجود زيادة حقيقية في الإنفاق العام، أما إذا حدث العكس، أي وجد أن متوسط نصيب الفرد في تناقص، فإن هذا يعني أن حصة الفرد من الإشباع من الحاجات العامة متناقصة (بن سليم، سالم عطية، 2013، ص:366). ويمكن معرفة التطور التي حدثت في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017) على النحو التالي:

1- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2000):

يوضح الجدول رقم (3) أن متوسط نصيب الفرد سنوياً من الإنفاق العام شهد تذبذباً في قيمته صعوداً وهبوطاً، فقد سجل نصيب الفرد خلال هذه الفترة أدنى قيمة له سنة 1999 حيث بلغ نحو 4.47 ألف دينار ليبي، وأقصى قيمة له كانت سنة 1991 بمقدار بلغ نحو 6.31 ألف ديناراً ليبياً، ويعلل التذبذب في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام إلى تذبذب حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة من جهة وإلى تزايد عدد السكان من جهة أخرى، وسجل الإنفاق العام أعلى قيمة له في عام 1991 حيث بلغ 28.4 مليار دينار ليبي، وأدنى قيمة له في عام 1987 بنحو 20.3 مليار دينار ليبي، وكذلك شهدت هذه الفترة تذبذباً في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، حيث تراوح بشكل عام بين 2.99 ألف دينار ليبي كحد أقصى عام 1991 و 1.57 ألف دينار ليبي كحد أدنى في عام 1998 ويرجع هذا الانخفاض إلى أن النفقات الاستثمارية قد تحملت جزءاً كبيراً من خفض الإنفاق العام، بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق الزيادة من نصيب الإنفاق الاستثماري من حجم الإنفاق العام. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي انخفاضاً خلال الفترة الأولى من الدراسة ليصل نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي إلى 2.9 ألف ديناراً ليبياً وقد تذبذب هذا المتوسط بين حد أدنى بلغ 2.59 ألف ديناراً ليبياً عام 1987 وحد أقصى بلغ 3.31 ألف ديناراً ليبياً عام 1991.

جدول 3 تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام والاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017)

السنة	عدد السكان	إجمالي الإنفاق العام	نصيب الفرد من الإنفاق العام	الإنفاق الاستهلاكي	نصيب الفرد من الإنفاق	الإنفاق الاستثماري	نصيب الفرد من الإنفاق العام

(مليون نسمة)	(مليار دينار)	(دينار)	(مليار دينار)	الاستهلاكي (الف دينار)	(مليار دينار)	الاستثماري (دينار)	
1986	3.96	23.88	6.03	12.41	3.13	11.48	2.90
2000	5.34	26.52	4.97	14.27	2.67	12.24	2.29
المتوسط	4.68	24.62	5.29	13.55	2.90	11.07	2.39
2001	5.43	27.92	5.14	16.10	2.97	11.82	2.18
2010	6.27	41.74	6.66	22.75	3.63	18.99	3.03
2011	6.29	16.20	2.58	8.83	1.40	7.37	1.17
2017	6.37	35.67	5.60	25.45	4.00	11.21	1.76
المتوسط	6.04	30.03	5.05	17.41	2.89	12.99	2.17

المصدر:- عدد السكان / بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)
-متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) تم احتسابه من قبل الباحثين.

2- متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال الفترة (2017-2001):

يلاحظ من الجدول (3) أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال تلك الفترة كان يسير في معظمه نحو الزيادة، باستثناء الأعوام 2011، 2013، م، 2014، (فقد انخفض فيها)، حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام من 5.14 ألف دينارًا لبييًّا خلال سنة 2001 إلى 6.661 ألف دينارًا لبييًّا عام 2010، أي أن نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال هذه الفترة قد تضاعف بحوالي (8) مرات، ويرجع ذلك إلى ان الإنفاق العام تزايد بمعدل أعلى من تزايد عدد السكان.

كما يتضح من نفس الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي خلال هذه الفترة ارتفع من 2.964 ألف دينارًا لبييًّا عام 2002 إلى 3.631 ألف دينارًا لبييًّا عام 2010، باستثناء أعوام ما بعد أحداث عام 2011 فقد سجلت أعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي عام 2012 بنحو 3.157 ألف دينارًا لبييًّا، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، فقد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 2.18 ألف دينارًا لبييًّا عام 2001 إلى 3.031 ألف دينار لبيي في عام 2010 وانخفض بعد أحداث عام 2011 إلى نحو 860 دينارًا لبييًّا وذلك خلال عام 2015.

نتيجة لما سبق وبمقارنة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة، فإنه يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في أغلب السنوات باستثناء بعض السنوات المتقاربة مثل 2008 و 2010 و 2013 أكبر من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري، وهذا يرجع إلى توجه الدولة نحو الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترات المختلفة ويرجع ذلك لأسباب سياسية واقتصادية خاصة ما يتعلق بالجهاز الإداري، والإجراءات التي تم اتخاذها نحو إعادة الهيكلة والتحول للإنتاج الخاص (المخصصة)، (الشالي، الصديق نصر، ص: 83) والاهتمام بمشروعات البنية الأساسية مع المشروعات الاستثمارية، مع تخفيض الإنفاق الاستهلاكي، وهذا دعا الباحثين إلى التأكد من وجود الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجزء التالي.

ثالثاً : ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي :

من خلال تتبع تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة تبين أنه تزايد بالقيم المطلقة، وكان ذلك بالأسعار الثابتة، وللتأكد من وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام، وأن الزيادة حقيقية وليست ظاهرية، يتطلب ذلك أن نأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار، والتأكيد على وجود الزيادة الظاهرية لحجم الإنفاق العام، ويقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة في حجم الإنفاق العام التي لا يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة، أي أنها لا تؤدي إلى زيادة حجم الخدمات المقدمة من قبل الدولة، وهذا يعني أيضاً أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة ويمكن استبعاد أثر التغير في المستوى العام للأسعار باستخدام البيانات بالأسعار الثابتة التي اعتمدت عليها الدراسة.

يوضح الجدول رقم (4) تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2017) بالأسعار الثابتة (أسعار سنة 2010)، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن هناك تذبذباً في حجم الإنفاق العام خلال الفترة (1986-2000) حيث انتقل من 23.88 مليار دينار عام 1986 إلى 28.38 مليار دينار سنة 1991، رغم أن الإنفاق العام للأسعار الثابتة لعام 1991 أكبر من عام 1986 إلا أن الفرق بين الإنفاق العام بالأسعار الجارية والثابتة يقدر بحوالي -20.28، ثم عاد إلى الارتفاع ليصل إلى 41.74 عام 2010 لكي يزداد بعد هذه الأعوام الإنفاق الجاري بمعدلات أكبر من الإنفاق بالأسعار الثابتة لعام 2010، حيث سجل أعلى قيمة له عند عام 2015 بزيادة ظاهرية تقدر بنحو 47.32، وبالنظر إلى الاتجاه العام نجد أن الإنفاق العام قد تزايد بالأسعار الثابتة، حيث بلغ أعلى معدل للنمو السنوي في الإنفاق العام خلال فترة الدراسة الثانية عام 2012 حوالي (124 %).

جدول (4) الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1986-2010) بالمليار دينار ليبي

السنة	الإنفاق العام بالأسعار الجارية (1)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (لسنة 2010) (2)	الزيادة الظاهرية (3)
1986	5.45	23.88	-18.43
2000	13.21	26.52	-13.31
2001	7.45	27.92	-20.47
2010	40.68	41.74	-1.06
2011	38.51	16.2	22.31
2017	50.2	35.67	14.53

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

العمود رقم (3) = العمود رقم (1) طرح العمود رقم (2).

وبالتالي، فإن ظاهرة تزايد الإنفاق العام موجودة في الاقتصاد الليبي، سواء ظاهرياً أو عند استبعاد الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام، وبالتالي فإن الاقتصاد الليبي ينطبق عليه قانون (Wagner) لتزايد الإنفاق العام وذلك يتفق مع العديد من الدراسات

السابق مثل دراسة (Musa Abolgasem, Taweel, Rashed Muftah. S. Abdulladi, pp.332) وأنه لا يخرج عن غالبية دول العالم من هذه الناحية، وعلى هذا الأساس فإنه يجب معرفة الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي (4).

المبحث الثاني: اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا:

يتضمن تحليل اثر الإنفاق العام استخدام النظرية الاقتصادية ولا يوجد تحليل يمكن تطبيقه على كل أنواع الإنفاق العام نظراً لأن هذه الأنواع تأخذ صبغاً مختلفة، ويهتم هذا المبحث بقياس اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا كالآتي:
أولاً: الإنفاق العام في النظرية الاقتصادية.

ثانياً: قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا.

أولاً: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

يمثل الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الرئيسة للسياسة المالية ويعتبر من أهم الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية والمالية وأن تنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية أدى إلى تطور في مفهوم الإنفاق العام عند أبرز المدارس الاقتصادية.

الإنفاق العام عند أبرز المدارس الاقتصادية :

اختلفت النظرة للإنفاق العام باختلاف الأنظمة الاقتصادية والمدارس الفكرية المالية، ففي حين يرى الفكر الكلاسيكي ضرورة خفض الإنفاق العام وأن يكون في أضيق حدوده، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحددة، ذلك أن زيادة الإنفاق في نظرهم تعني زيادة عجز الموازنة العامة والذي سيغطي بمزيد من الضرائب على أفراد المجتمع. لذا فالفكر الكلاسيكي ارتبط في مجموعه بمفهوم الدولة الحارسية حيث تتميز نفقاتها بفضالة حجمها، أي حصر الإنفاق العام وتقييدها في أضيق الحدود والسعي إلى تحقيق تساوي جانبي الإيرادات والإنفاق العام، فضلاً عن حياد الإنفاق العام بمعنى أن لا يؤثر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة. ونذكر هنا ما قاله الاقتصادي الفرنسي ساي (Say) "أن أحسن النفقات هي الأقل حجماً" لذا اعتبر الإنفاق الحكومي بموجب النظرية التقليدية الإنفاق العام هو استهلاكي غير منتج وتضييع للثروة القومية لذا يجب أن يكون في أضيق الحدود، وهنا كان هدف الكلاسيك حماية الثورة الصناعية من تزايد الضرائب الذي ينتج عنه زيادة الإنفاق العام (Herrea,Santiago,2007,p:2).

لكن التطورات اللاحقة في دور الدولة وبعد الزيادة المضطربة لحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعته النظرية التقليدية⁽⁵⁾، لذا فالمدرسة الكينزية كانت ترى أن الإنفاق العام إحدى الأدوات المالية الرئيسة التي تستخدمها الدولة للتأثير على نمو الناتج الكلي وتوزيعه لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال دوره في تحفيز الطلب الكلي ودفع الاقتصاد القومي نحو التوظيف الكامل لقدراته الإنتاجية وذلك بزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب في أوقات الكساد (Lopes da Veiga, José, Alexandra Ferreira-Lopes,2014,pp:294-322). وهذا يعني أن الإنفاق العام قد تخلى عن الطابع الحيادي التقليدي وأصبح أداة مهمة لتحقيق التوازن الاقتصادي. ويفضل الكينزيون أن تلجأ

(4) لقد اختبرت الدراسة فرضية فاجنر باستخدام برنامج Eviwes10 وأظهرت النتائج انطباق الفرضية على الاقتصاد الليبي ، ولكن هذه الفرضية ليست محور اهتمام الدراسة، حيث تهدف الدراسة إلى اظهار اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك يعني البحث عن الاتجاه (الكينزي) في أثر الإنفاق العام على هذا المتغير.

(5) وهو مبدأ "توازن الموازنة"

الدولة إلى زيادة الانفاق العام بدلا من اللجوء إلى تخفيض الضرائب إذ وجدوا أن زيادة النفقات العامة هي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل (Mayer, Duesenberry, (Aliber, 1996, p:268)، كما ان الدولة التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري بالمقارنة مع الدول التي لها قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة⁽⁶⁾، ولهذا التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وطالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود إلى الدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين، وقد ينطبق ذلك على الدولة الليبية.

كما أنه من الملاحظ أن هناك عدة عوامل داعية إلى زيادة تدخل الدولة والتي نذكر منها تجربة الكساد الكبير للفترة 1929 - 1931 ومن أهم أطروحات كينز بعنوان "نهاية سياسة عدم الدخل" (Keynes, J.M., 1963, p:317) المرافقة لها والداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية وعن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي، كما أن الحرب العالمية الأولى والثانية وما نتج عنهما من دمار مس الدول المشاركة في الحرب مما دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب بشكل جعل القوة الإنتاجية للدولة تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها، ولقد تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور الفكر الماركسي وتأثر الدول المستقلة حديثا ومنها ليبيا (محمود، مصطفى بكار، 2003، ص : 25) بهذا الطرح وقامت بتأميمات كبيرة أدت إلى تكفل الدولة بإدارة العديد من المؤسسات العامة.

لقد صاغ الاقتصادي بارو "Barro" نموذجا حدد فيه المعدل الأمثل لتدخل الدولة والذي يوازن فيه بين الأثر الحدي الإيجابي للإنفاق العام وإنتاجية القطاع الخاص. وبالتالي فإن الإنفاق العام يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، (Barro, Robert J., 1991, PP:407-443) وهذا ما أشير إليه في عدة دراسات، وبالتالي فإننا نخلص إلى أن الإنفاق الاستثماري له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يشار إليه بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة وبالتالي يتوقف الأثر على النمو على مدى غلبة أي من نوعي الآثار المتعارضة على النوع الآخر، آثار المزاخمة في الأجل القصير والآثار الدخيلة في الأجل الطويل.

ثانياً : قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

من خلال تطبيق نموذج الإنفاق العام على الاقتصاد الليبي ومعرفة مدى انطباق النظرية الكينزية على الاقتصاد الليبي حيث يمكن التعرف على آثار الإنفاق العام على الناتج أو الدخل الكلي، والاستهلاك في الأجلين القصير والمتوسط حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام الإجمالي إلى حدوث زيادة في الناتج الإجمالي ويعتبر هو القوة التي تدفع إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة عند زيادة الإنفاق العام، وبطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي (Hemming, Richard, Selma Mahfouz, and Michael Kell, 2002, p28)، حيث تم إدخال المتغير الوهمي ليعكس حالة الاقتصاد الليبي في عدم وجود استقرار سياسي من الفترة 2011 إلى 2017، واختبار مدى تكييف النظرية الاقتصادية مع خاصية الاقتصاد الليبي والمتمثلة في الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام، وتجدد الإشارة إلى أن الدراسة تعتمد على الأساليب القياسية لاختبار انطباق النظرية الاقتصادية على الاقتصاد الليبي.

⁽⁶⁾ وهو ما يعرف بـ Dutch Disease (المرض الهولندي).

وفي إطار هذا النموذج المذكور تم اختبار النموذج⁽⁷⁾ الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات للتعبير عن العلاقة بين الإنفاق العام كمتغير مستقل، وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع⁽⁸⁾.

أ. توصيف النموذج :

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي) تستند إلى العلاقة الدالية الآتية إلى أنه تم تقدير هذه العلاقة الخطية بين الإنفاق العام وبين النمو الاقتصادي لتحقيق الهدف الثاني من الخطة الدراسية، والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$y_t = b_0 + b_1x_t + D + u$$

حيث:

(y_t) : يمثل المتغير التابع لقيم النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010) في السنة t.

(b_0) : هي ثابت الدالة.

(b_1) : هي ميل الدالة، والتي تعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

(x_t) : تمثل المتغير المستقل للإنفاق العام فترات الإبطاء.

(D) : المتغير الوهمي لفترة الأحداث 2011.

(u) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير العديد من النماذج لنفس المتغيرات المستقلة والتابعة على أساس وجود فترات إبطاء سنه

بحسب اختيار النموذج لفترات الإبطاء المناسبة ($t-3$), ($t-2$), ($t-1$) باستخدام نماذج ذات فترات تباطؤ محددة⁽⁹⁾

الفاخري، محمود سعيد، 2016، ص 354) ذلك لأن قيم النمو الاقتصادي تتأثر بقيمة الإنفاق العام في سنوات سابقة⁽⁹⁾.

وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

ولتحقيق الهدف من الدراسة من خلال قياس التأثير المتوقع للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، يمكن اجمال معطيات

الدراسة بالجدول في المتغيرات الخاصة بالقياس كالتالي:

⁽⁷⁾ الجدير بالذكر : أنه تم الاختيار بين النماذج وفقاً لنتائج اختبار استقرارية البيانات (اختبار السكون) ولتحقيق الغرض الرئيسي للدراسة.

⁽⁸⁾ يجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد أُخذ كمؤشر للنمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وقد تم الاعتماد على الأسعار الثابتة لعام 2010 في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

⁽⁹⁾ جرت العادة على التفرقة بين نوعين من نماذج المتغيرات المتباطئة، ففي النوع الأول تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحالية والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي ويطلق على هذه النماذج نماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة.

أما النوع الثاني ففيها تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على بعض القيم المتباطئة للمتغير التابع نفسه، ويطلق عليها عادة نماذج الانحدار الذاتي. (الفاخري، محمود سعيد، 2016، ص 354)

المتغير المستقل :

- الإنفاق العام وأُعتد في ذلك على الإنفاق العام الإجمالي ToT.Exp بالأسعار الثابتة لعام 2010.
- المتغير الوهمي الذي يُعبر عن فترة ما بعد أحداث 2011. Dummy

المتغير التابع :

- النمو الاقتصادي وأُعتد في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP.

ب: اختبارات جذور الوحدة:

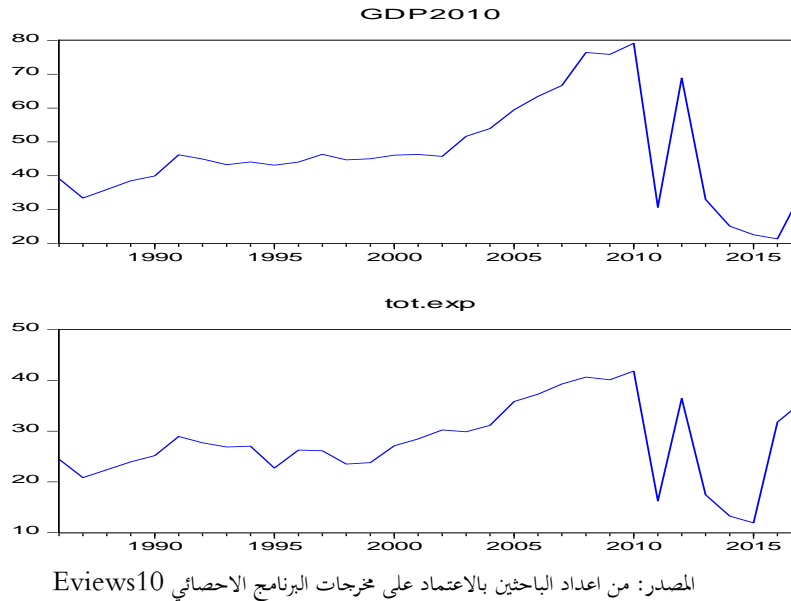
مما سبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام نموذج (ARDL)، Autoregressive Distribute Lag، حيث أنه تتم التفرقة بين الأنواع من نماذج التباطؤات الموزعة وتعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلي عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج التباطؤات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة (الفاخري، محمود سعيد، 2016، ص: 378):

$$y_t = a + \sum_{i=0}^k \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

عرض السلاسل الزمنية :

نبدأ بالتعرف علي الشكل البياني لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشكال المبينه بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة.

شكل رقم (1) النمو الاقتصادي والانفاق العام خلال الفترة (1986-2017)



- فحص الاستقرار بواسطة اختبار (ADF)

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل الإنفاق العام للفترة (2017-1986) كانت على النحو الآتي:-

الجدول (4) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (2017-1986)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
TOT.Exp	(0.0294)*	(0.0006)*	(0.6529)	(0.0000)*	(0.0025)*	(0.0000)*
GDP	(0.5755)	(0.0421)*	(0.4975)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) قد استقرت عند الصيغ (الحد الثابت مع إتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (4) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

أما السلاسل الزمنية لمتغير الإنفاق العام (G) فقد استقرت سلسلة الإنفاق عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية لمتغير الإنفاق العام (TOTG) مستقرة (ساكنه) أي ((I(0)).

فحص الاستقرار بواسطة اختبار (PP)

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للفترة (1986-2017) كانت على النحو الآتي:

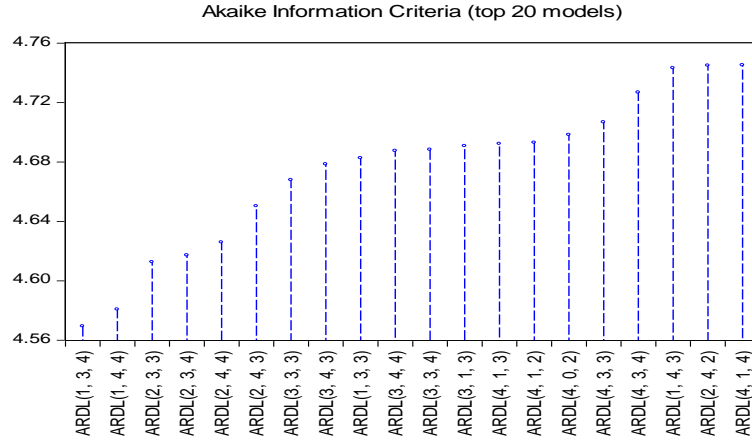
الجدول (5) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
TOT.Exp	(0.0294)*	(0.1074)	(0.6667)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
GDP	(0.0782)	(0.2611)	(0.3607)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للمتغير الإنفاق العام (TOT.G) قد استقرت عند المستوى فقط عند صيغة (حد ثابت) عند احتمالية (5%)، واستقرت عند الفرق الأول بالصيغ الثلاثة (الحد الثابت، الحد الثابت مع اتجاه زمني - دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (5) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%). كما أن السلاسل الزمنية للمتغير الناتج المحلي الإجمالي لم تكن مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، لذا تم إجراء الفرق الأول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات (إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي) مستقرة (ساكنه) أي ((I(1)).

شكل (2) اختبار تحديد فترات الابطاء



ج: تأثير الإنفاق العام على الناتج الإجمالي في الأجل الطويل للفترة (1986-2017):

اهتمت العديد من الدراسات بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي، وتبحث الدراسة من خلال إبراز دور الإنفاق العام وتوضيح مدى مساهمته في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، وفي هذا السياق القياسي تستخدم الدراسة الفرضية التي أنشأها بارو، التي تنطلق من أن الإنفاق العام يساهم إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وتبحث الدراسة من خلال إبراز العلاقة بين الإنفاق العام وتوضيح اثره على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، وفي هذا السياق القياسي تستخدم الدراسة الفرضية التي أنشأها بارو، التي تنطلق من أن الإنفاق العام له اثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل وباستخدام منهج التكامل المشترك (بن عناية، فوزية، 2005، ص 125) للعلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل اتضح الآتي:

الدلالة الإحصائية للنموذج:

تشير النتائج بالجدول رقم (6) إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة راجعة إلى التغيرات في كل من الإنفاق العام وأحداث 2011، وبدراسة تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل يتضح من النتائج أن للإنفاق العام أثر علي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك ونلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

جدول (6) نتائج اختبار Bounds Test

ARDL Bounds Test
 Date: 02/13/20 Time: 02:57
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 28

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

k	Value	Test Statistic
2	8.075057	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
4.14	3.17	10%
4.85	3.79	5%
5.52	4.41	2.5%
6.36	5.15	1%

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

الدلالة الاقتصادية للنموذج:

يتضح أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي أن عند زيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.421 مليار دينار وقد تم الحصول على نتائج مماثلة في الدراسات (Constantions Alexion 2009 وأحمد على الحوته 2007 وMusa Abolgasem Taweel 2016)⁽¹⁰⁾ في حين تشير نتائج علاقة المتغير الوهمي الذي يعكس أحداث 2011 بالجدول نفسه إلى فترة (2011-2017) والتي توضح سلبية تأثير الأحداث على الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه الأحداث أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 13.408 مليار دينار.

جدول (7) أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل للفترة 1986-2017

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	4.013517	0.161064	0.646431	D(TOT_EXP)
0.3187	1.027317	0.299678	0.307865	D(TOT_EXP(-1))
0.0053	-3.196864	0.201548	-0.644322	D(TOT_EXP(-2))
0.0000	-7.083986	4.905014	-34.747054	D(DUMMY)
0.0006	4.216405	13.754269	57.993567	D(DUMMY(-1))

(10) انظر إلى Constantions Alexion 2009 وأحمد على الحوته 2007 وMusa Abolgasem Taweel 2016.

0.0037	-3.360856	12.300184	-41.339153	D(DUMMY(-2))
0.0807	1.856851	8.384670	15.569083	D(DUMMY(-3))
0.0012	-3.882538	0.168394	-0.653796	CointEq(-1)
<hr/>				
Cointeq = GDP2010 - (2.4218*TOT_EXP -13.4086*DUMMY -17.5110)				
<hr/>				
Long Run Coefficients				
<hr/>				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
<hr/>				
0.0000	14.797502	0.163660	2.421760	TOT_EXP
0.0086	-2.971837	4.511874	-13.408557	DUMMY
0.0012	-3.869141	4.525812	-17.511002	C
<hr/>				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ج- تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي في الأجل القصير للفترة (2017-1986) : الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين الإنفاق العام كمتغير مستقل والناتج المحلي كمتغير تابع كما في نتائج الجدول (8) حيث تبين تأثير الإنفاق العام خلال الفترة (2017-1986) على الناتج المحلي الإجمالي معنوية النموذج ككل عند (F- St 0.000) وتبين أن $R^2 = 0.99$ والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 99%.

التفسير الاقتصادي للنموذج :

حيث يعكس معامل الانحدار للمتغير المستقل - الإنفاق العام عند نفس العام - أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.7394) عند مستوى معنوية 0.0037%، وهذا يعني أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل مليار دينار واحد فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بـ (0.7394) مليار دينار ليجي. أما بالنسبة لتأثير أحداث 2011 فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير الوهمي (-32.98) وهذا ما يؤكد التأثير السلبي للأحداث خلال فترة الدراسة⁽¹¹⁾، وذلك يعني أن الأحداث أثرت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار انخفاض (32.9848) مليار دينار كما تبين من النتائج أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة الليبية يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عند نفس العام وعند الأعوام بفترة إبطاء عام وعامين وثلاثة أعوام.

(11) هذا ما يؤكد تقرير ديوان المحاسبة الصادر سنة 2011، ص 11، تجاوز المصروفات الفعلية لرقم الإيرادات المحصلة بنية بلغت 28 مليون دينار.

جدول (8) أثر الإنفاق العام علي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير للفترة (1986-2017)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0620	2.042279	0.234553	0.479022	GDP2010 (-1)
0.0037	3.526194	0.209696	0.739428	TOT_EXP
0.4389	0.798507	0.257836	0.205884	TOT_EXP(-1)
0.4762	-0.733669	0.305088	-0.223834	TOT_EXP(-2)
0.0462	2.203022	0.294627	0.649071	TOT_EXP(-3)
0.3693	-0.930099	0.272725	-0.253661	TOT_EXP(-4)
0.1281	1.625209	0.156501	0.254347	TOT_EXP(-5)
0.0001	-5.276567	6.251195	-32.98485	DUMMY
0.0019	3.868185	13.53451	52.35399	DUMMY(-1)
0.0060	-3.276992	15.76658	-51.66694	DUMMY(-2)
0.0294	2.446330	15.53266	37.99801	DUMMY(-3)
0.1424	-1.561656	13.57289	-21.19618	DUMMY(-4)
0.4272	0.819618	10.40191	8.525591	DUMMY(-5)
0.0317	-2.406884	4.905307	-11.80651	C
48.24449	Mean dependent var		0.991682	R-squared
15.77482	S.D. dependent var		0.983364	Adjusted R-squared
4.564654	Akaike info criterion		2.034630	S.E. of regression
5.236570	Schwarz criterion		53.81633	Sum squared resid
4.764450	Hannan-Quinn criter.		-47.62283	Log likelihood
2.140843	Durbin-Watson stat		119.2232	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

ويتضح مما سبق أن التغيرات في الإنفاق العام سوف تسبب حدوث تغيرات في الناتج بصورة مباشرة وغير مباشرة وذلك يعني انطباق النموذج الكينزي الذي ينص على أن أي زيادة في الإنفاق العام أو تخفيض للضرائب سوف يؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني.

• اختبارات تشخيص النموذج:

كما تشير اختبارات إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، كما هو مبين في الجدول رقم (9). وأثبت اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متحس كما هو موضح في جدول (10).

جدول (9) اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.5420	Prob. F(4,13)	0.807625	F-statistic
0.2334	Prob. Chi-Square(4)	5.573088	Obs*R-squared

جدول (10) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

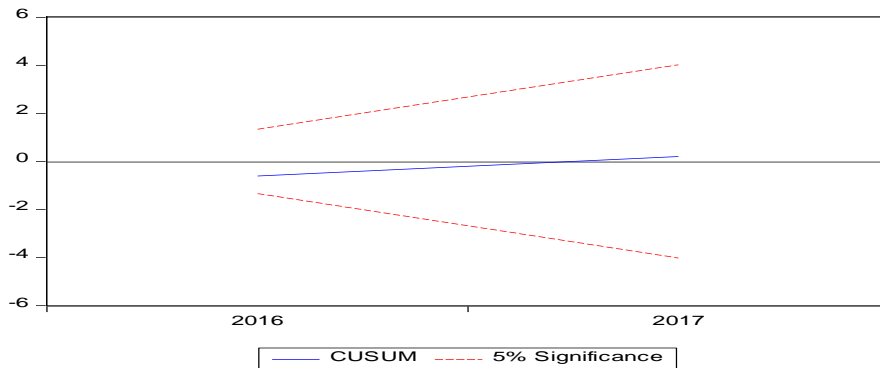
Heteroskedasticity Test: ARCH

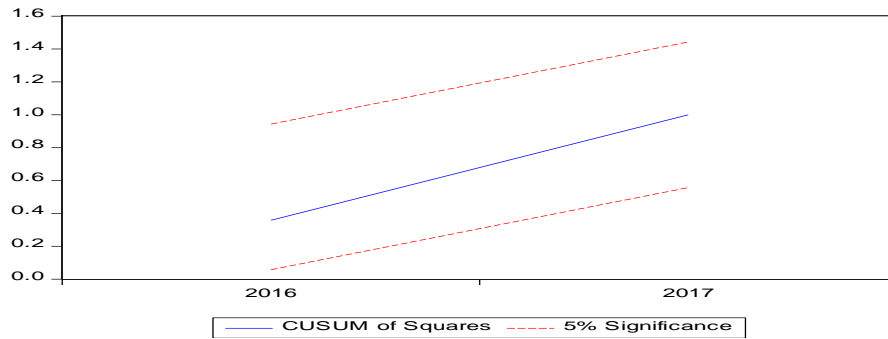
0.3449	Prob. F(1,25)	0.926739	F-statistic
0.3259	Prob. Chi-Square(1)	0.965102	Obs*R-squared

• اختبارات الاستقرار:

كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squares of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل الإحصائي (CUSUM) و (CUSUMQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني 2.

شكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي





النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- يبقى الإنفاق الاستهلاكي مهيمناً على معظم سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الجاري حوالي 61.90% في المتوسط خلال فترة الدراسة (1986-2017) مقارنة بالإنفاق الاستثماري الذي يساهم بحوالي 38% خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك للحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا، أما بالنسبة للفترة الثانية (2001-2017)، في حين أصبح الإنفاق الاستهلاكي شبة ثابت وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على إيقاف تقديم بعض الخدمات في فترات انخفاض الإيرادات منها المرتبات والدعم.
- تميز الإنفاق العام بالأسعار الثابتة بالتذبذب خلال الفترة الأولى (1986-2000) وذلك بسبب انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خلال فترة الحصار الاقتصادي والتقني، وبالنسبة للفترة الثانية (2001-2017) شهدت الدولة بعض التحويلات التشريعية والاقتصادية التي ساهمت في زيادة الإنفاق الاستثماري وتفعيل دور القطاع الخاص للتخفيف عن القطاع العام من عبء الموازنة العامة، كما ساهمت الأحداث في تخفيض الإنفاق العام حيث حقق تراجعاً سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2011-2017).
- كما تناول أيضاً المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال دراسة تطور حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث أظهرت الدراسة النتائج التالية:
- انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى للدراسة (1986-2000) ويعود ذلك إلى انخفاض العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط، الأمر الذي أثر في قدرة الدولة على الإنفاق العام، وذلك يشير إلى تدني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أوضحت النتائج أن زيادة نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت خلال الفترة (2001-2017).
- كما أوضحت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي أكبر من نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة (1986-2017)، باستثناء بعض الأعوام المتقاربة مثل 2008 و 2010 و 2013 كان متوسط نصيب

الفرد من الإنفاق الاستثماري أكبر من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالجهاز الإداري التي تم اتخاذها نحو إعادة الهيكلة والتحول إلى الإنتاج.

- كما تبين أن هناك زيادة للإنفاق العام سواء حقيقية أو ظاهرية في الاقتصاد الليبي.
- مما سبق يتضح لنا ان تطور الانفاق العام والمؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام تتبع إلى حد كبير التغيرات الاقتصادية والسياسية وذلك مايتفق مع الفرضية الاولى للدراسة.
- بينت نتائج التحليل بان للإنفاق العام في الآجل الطويل أثر ايجابي علي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى (1986 - 2017) للدراسة فعند زيادة الإنفاق العام بنحو مليار دينار سوف يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي بنحو 2.421 مليار دينار، كما بينت النتائج للفترة التي يعكسها المتغير الوهمي (2011 - 2017) فقد أظهرت نتائج التحليل أن الأحداث أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي بمقدار 13.408 مليار دينار ليبي. وذلك يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الآجل الطويل والقصير وذلك مايتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.
- تدل النتيجة السابقة أن الإنفاق العام يتباين في قدرته على التأثير في النمو الاقتصادي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: التوصيات:

- ومما سبق يمكن القول بأن الانفاق العام يحتاج الى استراتيجية طويلة المدى لضبط وترشيد الإنفاق العام ولا بد أن تستهدف مؤشرات الاقتصاد الحقيقي ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- تخليص الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط ورسم الخطوات الجادة نحو التنمية الاقتصادية.
- ورفع نصيب الفرد من الانفاق العام يستدعي ذلك تنوع الإنتاج مع خلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية وبالتالي تنوع الصادرات والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي، وذلك للمحافظة على الاحتياط النقدي الأجنبي وتحقيق توازن مستقر في ميزان المدفوعات.
- إن ضعف مشاركة الإنفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة رغم قدرته على تأثيره على النمو الاقتصادي في العديد من السنوات فإن الإنفاق العام في ليبيا لا يختلف عن الدول النامية والتي عادة ما تستهدف رفع مستوى معيشة القاعدة العريضة من السكان والتي تقتضي مايلي:
- التوسع في القطاع العام في المشروعات ذات الطابع الخاص والتي يصعب على القطاع الخاص القيام بها.
- المشاركة بين القطاعين كلما أمكن ذلك.
- إعطاء القطاع الخاص فرصة للمساهمة في النشاط الاقتصادي بدون استغلال أو احتكار.

■ ولإعادة الاقتصاد إلى الوضع الملائم من خلال وضع سياسة مالية فعالة تقوم بعملية ترشيد الإنفاق العام، وذلك من خلال رفع كفاءته وفعاليته فان هذا يتطلب في المقام الأول تحديد العوامل التي تؤثر على الإنفاق الجاري والاستثماري حتى يتم ترشيد الإنفاق العام بشكل فعال والعودة بالاقتصاد الى التوازن.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية:

- بن سليم، سالم عطية،(2013)، تحليل وتطور الإنفاق العام في ليبيا في الفترة (1986 – 2010)، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 35، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- بن عناية ، جلول، (2005)، "أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر"، ماجستير غير منشورة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- جمعة ،صلاح الدين انبية، (2014)، الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسة، عدد 4، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.
- الجهمي،الطاهر الهادي(2010) ، "مقالات في الاقتصاد والسياسة والنفط"، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الطبعة الأولى، طرابلس.
- الحوتة ،أحمد علي،(2007)، "اختبار فرضية واغمر في الاقتصاد الليبي (1975-2000)"، مجلة إدارة الأعمال مصر، عدد 119، 0 متاح على: <https://search.mandumah.com/Record/63101>
- دويدار ،محمد، (2015)، "علم الاقتصاد السياسي بين النظرية والواقع التاريخي - حصاد الفكر الاجتماعي بعامة والاقتصادي بخاصة في نصف قرن"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ديوان المحاسبة الليبي(ابريل 2012) ، التقرير السنوي 2011، طرابلس.
- الشالي ، الصديق نصر سالم ،(1992)، "محددات الانفاق العام في الاقتصاد الليبي -دراسة تطبيقية للفترة 1970-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الشامي ، سلام ، الطروق هيثم ، (فبراير 2012) " قياس أثر تقلبات النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، طرابلس، العدد5،.
- الشوربجي، مجدي،(1994)، "الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الفاخري ، محمود سعيد (2016)، الاقتصاد القياسي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي.
- محمود ،مصطفي بكار ،"استثمارات ليبيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -خلال الأربع عقود الماضية (1963 - 2001)"، منشورات جامعة قارونس، بنغازي.
- مصرف ليبيا المركزي(2017)، "النشرة الاقتصادية"، المجلد 57، الربع الثاني، طرابلس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alexiou, Constantinos. (2009) "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)." Journal of Economic and social research. vol 11.no1.
- Barro, Robert J. (1991) "Economic growth in a cross section of countries." The quarterly journal of economics vol 106No.2.
- Hemming, Richard, Selma Mahfouz, and Michael Kell, (2002), The effectiveness of fiscal policy in stimulating economic activity--a review of the literature. International Monetary Fund WP/02/208.
- Herrea,Santiago,(October2007)"Public Expenditure and Growth", The World Bank, Policy Research Working Paper No4392.
- Keynes, J.M,(1963), The end of Laissez-Faire, in Essays in Persuasion W.W Norton, New York.
- Lopes da Veiga. José. Alexandra Ferreira-Lopes. and Tiago Sequeira. (2014). "Public debt. economic growth. and inflation in African economies." South African Journal of Economics, vol 84 Issue(2).
- Mayer,Duesenberry, Aliber, (1996) "Money Banking And Economy", 6th, ed. The United States of America, Ch. 15.
- Musa Abolgasem, Taweel, Rashed Muftah. S. Abdulladi(2016) ,"Causality Between Government Expenditure and GDP in the Libya Economy", Journal of Economics and Political Science: Faculty of Economics and Commerce/ Al-Asmarya Islamic University, Libya, Issue 7: June.
- Palamalai, Srinivasan. (2014) "Causality Between Public Expenditure AND Economic Growth: The Indian Case. " *Srinivasan, P.(2013), "Causality Between Public Expenditure and Economic Growth: The Indian Case"*, International Journal of Economics and Management, vol 7.no2.